



اثر الازمات المالية على الافصاح المحاسبي

الباحثة: وصال عبد اللطيف ياس

امانة بغداد - دائرة بلدية مركز الرصافة، بغداد \ العراق

The Effect of Financial Crises on Accounting Disclosure

Researcher Wisal Abdulateef Yas

Baghdad Municipality - Al-Rusafa Central District, Baghdad / Iraq

Wisal19702026@gmail.com



المستخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر الأزمات المالية على الإفصاح المحاسبي ومدى انعكاسها على شفافية القوائم والتقارير المالية. تناول البحث مفهوم الأزمات المالية وأسبابها وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، إضافة إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه وأهميته والمعوقات التي تواجه تطبيقه. كما ناقش البحث العلاقة بين الأزمات المالية وجودة الإفصاح المحاسبي، ودور الشفافية في تعزيز ثقة المستثمرين ومستخدمي المعلومات المالية. وتوصل البحث إلى أن الأزمات المالية تزيد من الحاجة إلى الإفصاح والشفافية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وتقليل المخاطر المالية.

الكلمات المفتاحية: الاثر، الازمات المالية، الافصاح المحاسبي، التقارير المالية.

Abstract

This research aims to explain the impact of financial crises on accounting disclosure and their effect on the transparency of financial statements and reports. The study discusses the concept of financial crises, their causes, and their implications for the global economy, in addition to the concept of accounting disclosure, its types, importance, and obstacles. The research also examines the relationship between financial crises and the quality of accounting disclosure, as well as the role of transparency in enhancing the confidence of investors and users of financial information. The study concluded that financial crises increase the need for disclosure and transparency in order to improve the quality of accounting information and reduce financial risks.

Keywords: Impact, Financial crises, Accounting disclosure, Financial reports.

المقدمة

تعتبر المشكلات والازمات المالية التي تمر بالاقتصاد العالمي في العقود الثلاث الاخيرة نقطة تحول جوهريّة وسبباً رئيسياً في اعادة النظر بالتطور المعايير والمبادئ التي يقوم عليها الفكر المحاسبي بصفة عامة ومفاهيم ومبادئ الافصاح والشفافية بصفة خاصة، نظراً لأن عدم توفر الافصاح والشفافية بشكل المناسب قد يترتب عليه عدم دقة المعلومات المحاسبية في التقارير والقوائم المالية والتقارير مراقبي الحسابات، وهذا بدوره يمكن ان ينتج عنه قرارات خاطئة لمستخدمي تلك المعلومات وهو ما يؤدي في النهاية الى حالات التعسر والافلاس المالي للعديد من البنوك والشركات والمؤسسات المالية المحلية والعالمية، وخاصة ان فقد الشفافية في المعلومات المحاسبية وعدم الافصاح الكافي يعني عدم قدرة المستفيدين ومستخدمي تلك المعلومات على اتخاذ تلك القرارات الصحيحة فيما يتعلق بمصالحهم مع تلك المنظمات. ومع تعدد الازمات الاقتصادية وتكرار حدوثها وخطورة الآثار السلبية لها على الاقتصاد العالمي، وخاصة الازمة المالية التي بدأت في نهاية عام 2008، وما زال الاقتصاد العالمي يعاني من تبعاتها حتى الان، كما ان هناك اجماع عام بين المحاسبين بضرورة وجود افصاح كافٍ للمعلومات. ويتطلب الافصاح ان يتم تصميم واعداد القوائم والتقارير المالية بحيث تصور الاحداث الاقتصادية المؤثرة خلال فترة مالية معينة، ومع وجود أزمات مالية يصعب التمكن من الافصاح بشكل دقيق مما يؤثر على شفافية وصحة المعلومات، لهذا يجب على الباحثين والهيئات العلمية والمهنية المعنية بمهنة المحاسبة والمراجعة أن يكونوا على دراية كاملة بالإبعاد المتعددة المتعلقة بآثار تلك الازمة على المبادئ والمعايير الخاصة بالمهنة، وخاصة ان هناك العديد من الانتقادات الحادة التي وجهت لمهنة المحاسبة والمراجعة واتهمها بأنها كانت سبباً رئيسياً في حدوث تلك الازمة نتيجة عدم الافصاح وضعف الشفافية والممارسات المحاسبية الخاطئة التي صاحبت تلك الاحداث، وما يترتب عليها من حالات الإفلاس المالي والانهيارات الاقتصادية في العديد من دول العالم. ونتيجة لذلك فقد فرضت الازمات المالية المعاصرة على القائمين على تنظيم مبادئ ومعايير المحاسبة ان يقوموا بذلك الجهد اللازم لتحسين وتطوير تلك المبادئ والمعايير لمواجهة وعلاج التحديات الجديدة التي فرضتها تلك الازمة والتي من اهمها المعايير والمبادئ الخاصة، تلك الازمة بالإفصاح والشفافية واعتبارها الضمانة الرئيسية لتحقيق الموضوعية وتوفير معلومات محاسبية تحقق مصالح المستخدمين على كافة مستوياتهم بصورة متوازنة، وبأكبر درجة من الافصاح والشفافية، وهذا ما جعل الباحث يتناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل في هذا البحث.



الفصل الاول منهجية البحث والدراسات السابقة

المبحث الاول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

اوضحت العديد من الدراسات ان عدم الافصاح الكافي ونقص الشفافية، الى جانب ما قامت به العديد من الشركات والمؤسسات المالية لبعض الممارسات المحاسبية وعدم الافصاح عن الاسباب التي جعلتها تلجأ الى هذا التصرف ادى في النهاية الى الوقوع العديد من حالات الإفلاس والانهيارات المالية خلال العقد الاول من القرن الحالي في العديد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية التي كانت في نظر المحللين الماليين بعيدة كل البعد عن الافلاس او الانهيار وهو ما ادى في النهاية الى حدوث الازمة المالية منذ نهاية عام 2008 والتي مازالت معظم اقتصاديات دول العالم تعاني من اثارها السلبية حتى الان. اذ نسعى في بحثنا هذا لإظهار العلاقة بين الشفافية والافصاح المحاسبي وبين الازمات المالية في العالم، وعليه فأنا مشكلة البحث يمكن التعبير عنها بالتساؤل التالي:

” ماهي الازمات المالية؟ وما هو تأثيرها على الافصاح المحاسبي؟ ”

ثانياً: أهمية البحث

يمكن صياغة أهمية البحث في تناوله احدى عناصر القوائم المالية الا وهو الافصاح المحاسبي، حيث تؤثر الازمات المالية بشكل كبير على الافصاح المحاسبي حيث تبرز الحاجة الى شفافية اكبر في التقارير المالية لتوضيح تأثيرات الازمة على الوضع المالي للشركات. تعد الازمات المالية فترات تتعرض فيها الشركات لازمات نقدية او انخفاض في الاداء المالي نتيجة لتقلبات السوق، سوء الادارة، او عوامل اقتصادية خارجة عن ارادة الشركة. في هذه الفترات، يصبح الافصاح المحاسبي اكثر أهمية لضمان وضوح الصورة المالية لجهات المعنية.

ثالثاً: هدف البحث

الهدف الاساسي للبحث هو بيان تأثير الازمات المالية على الافصاح المحاسبي، وهو تعزيز الشفافية واطفاء الثقة على التقارير والقوائم المالية.

رابعاً: فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية اساسية وهي « ان للازمات المالية تأثير على الافصاح المحاسبي ».

خامساً: منهج البحث

الباحث اعتمد على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي في تناول الدراسات السابقة الخاصة بكل من الازمات المالية وأسبابها والتداعيات والنتائج المترتبة عليها، واثارها على الاقتصاد العالمي ومنها المحاسبة بصفة عامة، والشفافية والافصاح المحاسبي والمشكلات التي تواجه تحقيقها وسبل التغلب عليها بصفة خاصة.

المبحث الثاني: الدراسات سابقة

دراسات تناولت اهمية الشفافية والافصاح المحاسبي ومشكلات تطبيقها

تناولت العديد من الدراسات الشفافية والافصاح المحاسبي ومشكلات تحقيقها باعتبارها احد مجالات التطوير المؤثر بدرجة كبيرة في رفع درجة الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية وبالتالي حماية المنظمة من الانهيار، والحفاظ على حقوق مساهميها من الضياع، ونظراً لتعدد البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع، فأن الباحث يمكن ان يوضح ذلك من خلال تناول بعض هذه الدراسات في ما يلي:

1 - دراسة (السلمان، د./ احمد بن محمد، 2012)، الذي تناول فيها الباحث موضوع جودة المعلومات المحاسبية في الوقت الحالي، خاصة بعد انهيار العديد من الشركات العملاقة والفضائح المحاسبية الاخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي اكد البعض ان من اهم اسباب ذلك يرجع الى عدم توفير المعلومات المحاسبية الموثوق فيها التي تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة، وان الافصاح المحاسبي لا يفي بمتطلبات المستفيدين واوصت الدراسة في النهاية بضرورة اتخاذ كافة السبل والتدابير اللازمة لزيادة درجة الشفافية والافصاح المحاسبي من اجل رفع مستوى الافصاح وتحسين جودة المعلومات.

2 - دراسة (غنيمي، د./ سامي محمد احمد، 2011)، والتي تناولت دور الشفافية في الحد من ممارسات ادارة الارباح والفساد المالي، ومدى ايجابية هذا الدور في مواجهة تلك الممارسات وتوفير معلومات محاسبية اكثر ثقة ومصداقية لكافة انواع المستخدمين وتوصلت الدراسة لعدة نتائج كان من اهمها:

- أ- ان ترسيخ مبادئ الشفافية وزيادة فعالية الافصاح المحاسبي يعد من الامور التي لها اهمية كبيرة في الحد من ممارسات ادارة الارباح التي قد تلجأ اليها ادارة المنظمة.
- ب- ان تحقيق الشفافية للحد من ممارسات ادارة الارباح التي قد تمارسها الادارة لتحقيق اهدافها الخاصة، يمكن ان الوصول اليها من خلال المحاور الاربعة التالية:
- تطوير بعض المعايير المحاسبية ذات العلاقة بالقياس والافصاح المحاسبي.
 - تطوير الايضاحات والقوائم الملحقة او الملاحظات الهامشية.
 - تطوير نظم المراجعة الداخلية.
 - بذل العناية المهنية الكافية الخاصة بأعمال بالمراجعة الخارجية.

دراسة تناولت الازمة المالية واسبابها المحاسبية والاثار المترتبة عليها.

لقد نالت الازمة المالية الحالية اهتماماً واسعاً من خلال دراسات عديدة من الباحثين والكتاب المحاسبين من حيث تعريفها واسبابها والنتائج والاثار السلبية لها على الشركات والمؤسسات المالية والبنوك العالمية باعتبارها ظاهرة هامة فرضت نفسها والقت بظلالها على الاقتصاد العالمي، ونظراً لتعدد البحوث والدراسات التي تناولت العديد من الجوانب في هذا الموضوع فأن الباحث سوف يقوم باستعراض بعض هذه الدراسات في ما يلي:

- 1 - دراسة (غنيمي، د. / سامي محمد احمد، 2012)، التي تناولت الازمة المالية العالمية ومحاسبة القيم العادلة، واستعرضت علاقة محاسبة القيم العادلة بالآزمة المالية الحالية وحدود الدور الذي اسهمت بمحاسبة القيم العادلة في حدود تلك الازمة وانتهت بعرض لكل من الآراء المعارضة، والآراء المؤيدة والاستمرار في تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل انتشار الازمة المالية والاسانيد التي استند عليها انصار كل من الاتجاهين من وجهة نظرهم الخاصة في هذا الشأن. وقد توصلت الدراسة النظرية الى ان موقف محاسبة القيمة العادلة اصبح مثير للجدل، حيث يصعب القول انها سبباً او انها ليست سبباً في الازمة المالية العالمية، فالمشكلة ليست في القيمة العادلة في حد ذاتها، ولكن في التطبيق الخاطي لها وسوء الجانب الاخلاقي لدى الادارة وجهات اعضاء الثقة لتحقيق منافع خاصة، وهو جعل البعض يصل بنا في النهاية الى ان السبب الرئيسي الى نقص الافصاح والشفافية الى جانب تعمد الجهات المسؤولة بالشركات تطبيق المعايير المحاسبية بصورة خاطئة.



2 - دراسة (المتيم، د. / محمد احمد، 2011)، والتي تناول النتائج السلبية للالزمة المالية على كل من الاقتصاد العالمي والاقتصاد المصري، حيث كان من اهمها افلاس العديد من البنوك والشركات التي بلغ عددها 110 بنك ومؤسسة مالية، الى جانب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات البطالة نتيجة انخفاض الصادرات وانخفاض الطلب العالمي عليها (وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، 2010).

دراسات تناولت علاقة الشفافية والافصاح بالالزمة المالية العالمية

ونظراً لخطورة تداعيات الالزمة المالية فقد نالت اهتمام واسع باعتبارها ظاهرة هامة فرضت نفسها واقتضت بذلها على الاقتصاد العالمي، وقد تجسد هذا الاهتمام في قيام الجهات المعنية باتخاذ بعض الاجراءات وتفعيل بعض المعايير ومن بينها معايير الافصاح والشفافية في محاولة منها لمواجهة تداعيات الالزمة وتقليل اثارها وسوف يقوم الباحث باستعراض بعض من هذه الدراسات فيما يلي:

1 - دراسة (سلوم، د. / حسن عبد الكريم، نوري، د. / بتول محمد، 2011)، والتي اظهرت انه من الاسباب الحقيقية للالزمة المالية العالمية هي عدم الشفافية وعدم المصادقية في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، بالإضافة الى الممارسات الخاطئة لاستخدام المعايير المحاسبية الدولية التي استخدمتها الشركات العملاقة، وخاصة الشركات الامريكية لتلاعب في الارباح وتضخيم الاصول، والتي ادت الى نشوء الالزمة.

2 - دراسة (غنيمي، د. / سامي محمد احمد، 2013)، والتي تناولت التداعيات والاثار السلبية للالزمة المالية على النظام المالي العالمي والدور الايجابي الذي يمكن ان تلعبه لجان المراجعة في مواجهة تلك التداعيات والقضاء عليها، كما اكدت تلك الدراسة على ضرورة ان يكون هناك نوع من الافصاح الالزامي عن التقارير التي تعدها لجان المراجعة ضمن التقارير والقوائم المالية التي يتم نشرها في نهاية كل فترة مالية، بهدف تحقيق الشفافية والمصادقية في المعلومات المحاسبية المنشورة، لدى المساهمين والمستثمرين وكافة مستخدمي تلك المعلومات، الذين يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم.



الفصل الثاني الاطار المفاهيمي للالزمات المالية والافصاح المحاسبي

المبحث الاول: مفهوم وتعريف الالزمة المالية

أولاً: مفهوم الالزمة المالية العالمية ونشأتها

تعد الالزمة الاقتصادية من اخطر التهديدات التي تواجه الدول والمجتمعات نظراً لأنها تعمل على تدهور الاوضاع المعيشية للمواطنين، وعند حدوث مثل هذه الالزمات فإن الحكومات تستنفر كل جهودها وطاقاتها وامكانياتها من اجل التقليل من اثارها السلبية، وان كانت هذه الالزمة تمثل حالة استثنائية في المجتمعات، الا ان جهود المؤسسات السياسية والاقتصادية تتوجه اليها (العمر، 2002، ص 34).

ظهرت الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ شهر آب 2007، وقد كان السبب في ظهورها هو مشكلة الرهن العقاري، إذ إن العجز المتزايد في سداد الرهونات العقارية وعدم وجود ضمانات الشراء العقاري والتوسع في منح القروض العقارية، إضافة إلى المبالغة في تقدير العقار ضمن سجلات البنوك بشكل أكبر من القيمة الحقيقية لها، أدى إلى تعريض الملايين من التزامات الديون إلى الخطر بسبب ارتفاع القروض العقارية المقدمة وبشكل لا يغطي القيمة الحقيقية للعقار (عبد الفضيل، 2009).

وقد كانت هذه الديون مضمنة ومباعة لبنوك استثمارية، مما أدى إلى إلحاق الضرر بهذه البنوك مثل وول ستريت وبيير ستيرنز وليهمان براذرز ومبريل لينش، كما ألحقت الضرر بإحدى أكبر شركات التأمين في العالم وهي شركة إيه أي جي، وبات التخوف من القائمين على النظام المصرفي شديداً من تعثر المقترضين في السداد، فقامت المصارف بتخفيض عمليات الإقراض إلى الأفراد والمؤسسات التجارية، كما توقفت المصارف عن تقديم القروض العقارية وفروض السيارات، مما أثر سلباً في نفوس العملاء والمستخدمين النهائيين وأدى إلى استنزاف السيولة من النظام المصرفي (عبدالله، 2008، ص 73).

انتقلت آثار الأزمة المالية من السوق العقارية إلى الشركات المالية إلى سوق الأسهم ومن ثم امتد إلى بقية الأنشطة الاقتصادية، وامتد تأثيرها بعد ذلك إلى العديد من الشركات والمصانع في أوروبا وآسيا، وطالت معظم الاقتصاديات العالمية وأصبح خطرها يهدد الأمن العالمي، وقد كان



للزمة المالية انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية، إذ أثر الانخفاض في الطلب العالمي على الصادرات الصناعية، الزراعية الخدمية)، إذ إن هذه الصادرات أظهرت نمواً سالياً أثر على قدرة الاقتصاد وعلى النمو، بحيث لا يتوقع تحقيق معدل نمو ولا يمكن التنبؤ بمعدل الانخفاض في النمو بشكل دقيق كما أن الأزمة المالية العالمية أثرت أيضاً بشكل سلبي على التجارة العالمية، وقد اختلفت نسبة التأثير على حسب درجة انفتاح وتعامل الدولة مع الدول الخارجية (الأسرج، 2008، ص19).

ثانياً: تعرف الازمة المالية

الازمة: «هي موقف او حدث او حالة تخرج عن المألوف وتؤدي الى تغير التوازن الاستراتيجي القائم، ويمكن ان تنشأ الازمة بفعل الطبيعة او بفعل الانسان فالأزمة هي لحظة حرجية وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها» (ابراهيم، 2003، ص27).
ازمة الثقة: «وهي شعور المستفيدين بأن خدمات المحاسب أصبح يشوبها خلل في السلوك والاخلاق المهنية المحاسبية المقدمة، وأن المبادئ والمعايير التي توفر الضمان والامان والسلامة في البيانات المحاسبية قد أصبحت أيضاً غير خاضعة لآطار سلوكيات واخلاقيات المهنة» (Rezaee, 2009).
ازمة الاخلاقيات: «هي حدوث خلل في القيام بالإعمال الهادفة، والحاق الضرر بالآخرين، والخداع في التعاملات، والتحيز في القيام بأي ممارسات لصالح طرف دون آخر» (ابو زيد ومرعي، 2004، ص73).

ثالثاً: اسباب الازمة المالية

ترجع اسباب الازمة المالية والانهيارات في معظمها الى انتشار الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، مع مراعات ان الفساد المحاسبي يرجع في احد جوانبه الهامة الى عملية التدليس الذي يمارسه المحاسبين القانونيين وتأكيدهم على صحة القوائم المالية، وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك على خلاف الحقيقة. كذلك اختلال هياكل التمويل وعشوائية الصرف ونقص الشفافية، وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تستند على تطبيق مبدأ الشفافية وتحقق الإفصاح، في اظهار المعلومات المحاسبية الحقيقية الاوضاع المالية للشركات وغيرها من الممارسات غير السليمة، التي بمحصلتها تؤدي الى عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الازمات المستحقة عليها مما يوصلها الى حالة الانهيار (الاسرج، 2008، ص19).



المبحث الثاني: مفهوم الافصاح المحاسبي وانواعه واهميته ومعوقاته أولاً: مفهوم الافصاح المحاسبي

تم تعريف الإفصاح الحاسبي من قبل رضوان وآخرون بأنه « تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى المستخدمين بشكل صحيح وواقعي وملائم، وذلك لمساعدة المستخدمين الداخليين والخارجيين في اتخاذ القرارات. (رضوان وآخرون، 2001، 212).

وقد عرفه الدهراوي بأنه افصاح المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مظلة والتقارير المحاسبية يجب ان تفصح عن جميع المعلومات او عرض المعلومات في القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والتي تقضي بتوفير عنصر الافصاح المناسب في هذه القوائم وإظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون ليس او تضليل. (الدهراوي، 2006، 151).

وعرفه آخرون بأنه عملية نشر وإظهار القوائم المالية المتضمنة للمعلومات المحاسبية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم في اتخاذ القرارات بطريقة سليمة ورشيدة (السيد، 2014: 18).

ثانياً: انواع الافصاح المحاسبي

بين بعض الكتاب والباحثين بأن للإفصاح المحاسبي أشكالاً مختلفة وقاموا بتصنيفه إلى أشكال متعددة:

1 - الافصاح الكامل

بموجبه يتم عرض جميع المعلومات الضرورية التي تساعد في إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن الشركة. ويستلزم التعبير عن الأحداث الاقتصادية بدقة لضمان عدم إخفاء أية معلومات قد تؤثر في مصالح مستخدمي الكشوفات المالية وبموجب هذا النوع من الافصاح ينبغي أن تتضمن القوائم المالية جميع المعلومات المحاسبية المتوفرة، وهذا يؤدي الى التقرير عن معلومات بكميات كبيرة.

2 - الافصاح العادل

ان الافصاح العادل يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الاطراف المعنية وان الافصاح العادل أو الصادق مطلب اخلاقي اعتاد مدقق الحسابات أن يعتمد عند ابداء رأي نظيف او غير متحفظ (حنان، 2003: 447)

3 - الإفصاح الكافي

وضح (مطر) إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقاً للمبادئ المحاسبية تقتضي توافر عنصر الإفصاح الكافي في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، الإفصاح المقصود هنا له صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية، وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وايضاً بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل لجعل القوائم المالية ذا قيمة اعلامية من وجهة نظر مستخدميها. (مطر 2000: 339).

4 - الإفصاح الوقائي او التقليدي

هذا النوع من الإفصاح يعتمد على مفهوم الإفصاح الشامل كما هو مطبق في النموذج المحاسبي المعاصر وتمثل فئة المساهمين والمقرضين أو الدائنين - المستثمرين الخارجين عموماً - المحور الاساس لتحديد مضمون وادوات هذا الإفصاح (حنان، 2003: 450).

5 - الإفصاح التفضيلي

وهذا النوع من الإفصاح من مفاهيم الإفصاح ومن التسمية نفسها تفصح عن المضمون إذ يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على «التفاضل أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات أو التفاضل».

أي ان مؤيدي الإفصاح التفاضلي يفترضون مستثمراً أقل دراية واستيعاباً من المستثمر العادي الذي يفترضه مهنة المحاسبة.

ولكن بصورة عامة فان استخدام القوائم المالية الملخصة والمختصرة ما زال محل خلاف وهو اجراء غير مقبول عموماً. (مصدر سابق، 448).

6 - الإفصاح التثقيفي او الاعلامي

ان هذا النوع من الإفصاح يخدم قارئ التقارير المالية كثيراً في اتخاذ القرار إفصاح كهذا سوف يوفر المرونة والسهولة في فهم المعلومات، لذلك يرتبط هذا الإفصاح بالأسواق المالية التي تعكس أثر المعلومات بسرعة وبعيدة لأغراض تحديد اسعار الاستثمارات المالية.

7 - الإفصاح الشامل

الإفصاح الشامل هو أن تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية، ولكن يقصد به ان يوصل الى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي. (ابو زيد، 2013: 48).



ثالثاً: أهمية الإفصاح المحاسبي

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار او خاصية الملائمة وفي هذا الاطار تلتقي وجهتا اهم مجمعين مهنيين في الولايات المتحدة الأمريكية وهما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، والجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA) فقد عبرت الثانية عن وجهة نظرها حيال ذلك بالنص في احد التقارير الصادرة عنها: في حين تعد الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم او كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح وتعد الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح ” (مطر والسويطي، 2008، 43)، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة اعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيس الاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى. اذ أن أهمية الإفصاح تقود إلى الاتي:

- أ- المساعدة في تحسين فهم الجمهور لهيكل ونواحي نشاط المؤسسة المالية وسياساتها وأدائها فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية البيئية والأخلاقية.
- ب- المساعدة على اجتذاب راس المال والمحافظة على الثقة في أسواق رأس المال.
- ت- يقوم الإفصاح المحاسبي بالتأثير في سلوك المؤسسات المالية وحماية المستثمرين لأنه أداة قوية التأثير.
- ث- يخدم الإفصاح المحاسبي مسألة تنظيم وعرض وتوصيل المعلومات المحاسبية للإطراف المختلفة (أصحاب المصالح) بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم مما يزيد من قيمة ومنفعة هذه المعلومات بالنسبة لمستخدميها لاتخاذ قراراتهم.
- ج- يساهم في تحقيق فاعلية استغلال وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على المستوى الجزئي للمؤسسة، وبالتالي على المستوى القومي للاقتصاد الوطني، اذ ان المعلومات المحاسبية تساعد في كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المؤسسات وبالتالي المستوى القومي.

رابعاً: معوقات الإفصاح المحاسبي

ان السلبيات المدرجة ادناه لا تنقص أو تقلل من اهمية الإفصاح المحاسبي ولكن يمكن اعتبارها معوقات أمام رفع مستوى الإفصاح المحاسبي وعلى النحو الآتي: - (الشيران، 2004، 72)



- أ- تداخل الصلاحيات داخل المؤسسات بين جهات عدة لتحديد الجهة التي لها صلاحية التحويل عن الافصاح المحاسبي.
- ب- استغلال بعض المؤسسات والأشخاص للمعلومات الداخلية ومنع التداول بها كون ذلك التداول يؤثر في مصالحهم الخاصة.
- ت- أن تحديد مستوى الافصاح المحاسبي يأتي انعكاسا للبيئة وليس الجهات الرقابية هي التي لها الدور في تحديد مستوى الإفصاح
- ث- اختلاط المعلومة المحاسبية مع الإشاعة نتيجة التداول الفردي لتلك المعلومة بدلا من تداولها بصورة رسمية عن طريق المؤسسات.
- ج- إصرار المؤسسات والشركات على سرية جميع المعلومات ماعدا ما يفصح عنه في ضمن القوائم المالية إذ أن من شأن ذلك الاجراء عدم تمكن المحللين الماليين من تقدير التنبؤات المستقبلية.

يرى الباحث بالرغم من وجود المعوقات الا ان التطور الاقتصادي والتكنولوجي وظهور المحللين الماليين والمؤسسات المالية التي تقدم الاستشارات، أصبحت عملية الحصول على المعلومات في غاية الاهمية والضرورة، إذ أن الافصاح في القوائم المالية لابد من أن يتم تطبيقه على الصورة المثلى اي بكل انواع الافصاح الشامل والكافي والتثقيفي والوقائي حتى يتمكن كل المستخدمين من الاستفادة من تلك المعلومات.

المبحث الثالث: اثر الازمات المالية على الافصاح المحاسبي وتحسين جودة الافصاح المحاسبي لحل الازمات المالية

يمكن صياغة اثار الازمة المالية على الافصاح المحاسبي بما يأتي:

أولاً: زيادة الحاجة الى الشفافية

في ظل الازمات المالية يصبح الافصاح المحاسبي ذا اهمية كبيرة لضمان شفافية المعلومات المالية اذ ان الشركات تحتاج الى توضيح اثار الازمات المترتبة على نتائجها المالية وادائها.

ثانياً: كيفية تأثيرها على التقارير المالية

تودي الازمات الى تغيرات على اعداد تقارير المالية اذ ان يصبح من الضروري الافصاح عن المخاطر المالية بشكل واضح لمستخدمي التقارير المالية سواء الداخليين او الخارجيين.



ثالثاً: تحديات في التقديرات المحاسبية

ان الازمة المالية تجعل من الصعب تحديد التقديرات المحاسبية بدقة، وخاصة بما يتعلق بتقييم الأصول والالتزامات لتجنب الغموض وارتفاع نسبة الاخطاء الممكن حدوثها في القوائم المالية.

رابعاً: كيفية تأثيرها على الثقة والسمعة للشركات

تؤدي عدم الدقة او نقص الشفافية في الافصاح الى انخفاض مستوى الثقة للشركات من قبل المستثمرين والمستخدمين، لذلك تقوم الشركات بتحسين او زيادة الشفافية في الافصاح لتجنب التعليقات السلبية على سمعتها المالية.

خامساً: تحديات تنظيمية وتوافق مع المعايير

في ظل الظروف الاستثنائية ستواجه الشركات تحديات في تطبيق الصحيح للمعايير الخاصة بالإفصاح والشفافية لذلك قد تضطر لأجراء تعديلات على المعايير سواء كانت محلية او دولية لتناسب الظروف الحالية.

وفي نظرنا ان من الضروري تحسين جودة الافصاح المحاسبي لمواجهة الازمة المالية، وزيادة الثقة والشفافية في الافصاح، بمعنى انه الافصاح يؤدي الى الشفافية والشفافية تؤدي الى تحسين جودة المعلومات، وكلما زادت جودة المعلومات المحاسبية زادت ثقة المستخدمين لتلك المعلومات في الشركة مما يؤدي بدوره الى ارتفاع مستوى الاستثمار في الشركة وزيادة السيولة المالية مما يؤدي بدوره الى الحد من الازمات المالية او تقليلها ومواجهات تداعياتها.

الفصل الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول: الاستنتاجات

- من خلال ما تم تناوله في البحث، تمكن الباحث من التوصل الى الاستنتاجات التالية:
- (1) تعد الازمة المالية الاقتصادية من اخطر التهديدات التي تواجه الدول والمجتمعات نظرًا لأنها تعمل على تدهور الاوضاع المعيشية للمواطنين.
 - (2) يستلزم التعبير عن الاحداث الاقتصادية بدقة لضمان عدم اخفاء اي معلومات قد تؤثر في مصالح مستخدمي الكشوفات المالية.
 - (3) في ظل الازمات المالية يصبح الافصاح المحاسبي ذا اهمية كبيرة لضمان شفافية المعلومات المالية.
 - (4) انتقلت اثار الازمة المالية من السوق العقارية الى الشركات المالية الى سوق الاسهم ومن ثم امتد الى بقية الانشطة الاقتصادية.
 - (5) الازمة تمثل حالة استثنائية في المجتمعات، الا ان جهود المؤسسات السياسية والاقتصادية تتوجه اليها

المبحث الثاني: التوصيات

- (1) يجب على الشركات تعزيز الشفافية في الافصاح المالي لزيادة الدقة ووضوح المعلومات للمستثمرين والمستخدمين الاخرين.
- (2) لضمان حماية اصول الشركات في الازمات المالية تقوم الادارة بتعزيز انظمة الرقابة الداخلية لزيادة دقة وموثوقية المعلومات المالية وتقليل فرص الاحتيال والخطاء.
- (3) تمتاز ظروف الازمات المالية بعدم اليقين لذلك يجب تحسين الاساليب المستخدمة في تقدير كل من الاصول والخصوم في القوائم المالية.
- (4) يجب تقديم افصاحات اضافية للمخاطر المالية المرتبطة بالازمات، بما في ذلك كل من المخاطر التشغيلية والمخاطر المالية.
- (5) ان التقارير تعد بمثابة توضيح لتطورات الوضع المالي والمخاطر المحتملة، لذلك تقوم الشركات بالتشجيع على التقارير الدورية.
- (6) وضع خطط طوارئ لمواجهة الازمات المالية، وذلك لتعزيز الاستقرار المالي وزيادة القوة الاقتصادية.



المصادر

المصادر العربية

أ- الكتب:

1. إبراهيم، (2003)، ادارة الأزمة: منظور عالمي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية: مصر.
2. ابو زيد، كمال خليفة، ومرعي، عطية عبد الحي، (2004)، مبادئ المحاسبة الادارية الحديثة، الاسكندرية: الدار الجامعية،
3. الاسرج، حسين عبد المطلب، (2008). تأثير الازمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مصر.
4. السيد، ابراهيم جابر، (2014)، الافصاح المالي اثره واهميته في نمو الاعمال التجارية العربية داخل البلاد الاجنبية، دار غيداء للنشر والتوزيع الاردن _ عمان _ الاردن.
5. العمر، فاروق، (2002)، 11 سبتمبر وادارة الازمات والكوارث، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة.
6. حنان، رضوان حلوة، (2001)، "المحاسبة الدولية ومعاييرها"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان _ الاردن.
7. حنان، رضوان حلوة، (2003)، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان.
8. محمد مطر، موسى السويطي، (2008)، التأصل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الافصاح، دار وائل للنشر، عمان الاردن.
9. كمال الدين، مصطفى الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الاسكندرية: الدار الجامعية، (2001) • كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في النظرية المحاسبية، عمان _ الاردن.

ب- الدوريات العلمية والبحوث:

1. السلطان، د. / احمد بن محمد، (2012) "تطوير جودة المعلومات المحاسبية_ دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية بين عامي (2001) & (2008).
2. مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد (11)، العدد الثاني.
3. الشيراز، محمد، (2004) النظرية التقليدية المعاصرة لمبدأ الافصاح المحاسبي، بحث مقدم للمعهد العربي للمحاسبين القانونيين للحصول على شهادة المحاسبة القانونية.



4. المتيم، د./ محمود احمد، (2011)، "محددات الازمة المالية العالمية واثارها على الاقتصاد المصري"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بهنا، السنة (31)، العدد الاول_المجلد الثاني.
5. ابو زيد، راضية، (2013)، اثر الافصاح المحاسبي على جودة وشفافية المعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية لمؤسسة نفط ام البواقي، وهي جزء من نيل شهادة الماجستير في المحاسبة في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهدي ام البواقي، الجزائر.
6. عبدالله، متعب، (2008)، "تأثير الازمة المالية العالمية على القضايا العسكرية والامنية"، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، السعودية: الرياض، العدد 95، ص ص 21_27.
7. عبد الفضيل، محمود، (2009)، "غرق وول ستريت... تقديم"، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، ص 52_83.
8. غنيمي، د./ سامي محمد احمد، (2011)، "اطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات ادارة الارباح في منظمات الاعمال_دراسة اختبارية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة_جامعة بهنا، المجلد الثاني، العدد الاول، يناير.
9. _____، (2012)، "محاسبة القيمة العادلة بين التأييد والمعارضة في ضوء الازمة المالية المعاصرة _دراسة نظرية اختبارية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة جامعة بهنا، المجلد الثاني، العدد الاول، يناير.
10. _____، (2013)، "مدخل مقترح لدور لجان المراجعة في الحد من تداعيات الازمة المالية العالمية على منظمات الاعمال، دراسة اختبارية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الاول، يناير.

ت- الندوات والمؤتمرات:

1. سلوم، د. حسن عبد الكريم، نوري، د. بتول محمد، (2011)، "دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الازمة المالية العالمية"، المؤتمر العلمي الدولي السابع بعنوان "تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال:_التحديات _الفرص_الافاق"، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الاردن.

المصادر الاجنبية

1. Rezaee Z. (2009) "Restoring public trust In the accounting profession by developing anti-fraud education, programs, and auditing", Managerial Auditing Journal, Vo. 19, No. 1, pp.134-148

